الأنوار

الجمعة 14-11-2008 العدد 16985

14

ورشة عمل عن «ممارسة انشطة الاعمال»

وزير المال: قانون الاجراءات الضريبية بحاجة لتعديلات

وصف وزير المال الدكتور محمد شطح امس مشروع قانون الإجراءات الضريبية الذي اقره مجلس النواب أخيرا بأنه مهم، كاشفا أنه يحتاج إلى بعض التعديلات الطفيفة، ومعلنا أن وزارة المال ستشهد خلال الأشهر المقبلة ورشة عمل كبيرة للتواصل مع المكلفين وقطاع الأعمال بغية تحقيق أهداف القانون في ترشيد الإجراءات الضريبية وتسهيلها.

وإذ توقع خلال افتتاحه في السراي الحكومية ورشة عمل استشارية عن ممارسة انشطة الأعمال في لبنان، أن يساعد التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة أضعاف، أمل في ملء الشواغر في الإدارات اللبنانية لان كثيرا من الخطوات تحتاج إلى وجود قيادات على رأس الإدارة للقيام بها.

وناقشت الورشة، التي شارك فيها ممثلون للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ما تضمنه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠٠٩ في شأن لبنان.

وكان لبنان تراجع في تقرير ٢٠٠٩ من المركز الثامن والتسعين الى المركز التاسع والتسعين. وهذا التقرير الذي صدر في أيلول الفائت، هو السادس من التقارير السنوية التي يصدرها برنامج ممارسة أنشطة الأعمال في مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

ويتضمن التقرير تقويما للتشريعات والأنظمة التي تشجع أنشطة الأعمال أو التي تشكل معوقات لها، ويقدم مؤشرات رقمية وكمية ومقاييس موضوعية لتشريعات الاعمال وإنفاذها، ولحماية حقوق الملكية، من خلال مقارنتها في ١٨١ بلدا.

ولاحظ الوزير شطح في كلمته أن مناخ الأعمال في لبنان وسهولة القيام بنشاطات استثمارية موضوع مطروح باستمرار، لناحية كيفية معالجة الثغر فيه تسهيلا لتشجيع الحركة الاقتصادية والاستثمارية.

تحسن المعيشة

وتابع: لا يمكن الكلام عن تقدم أو تحسن وارتفاع في مستوى المعيشة إذا لم تكن ثمة أساسيات مؤمنة ومنها استقرار الوضع الأمني والسياسي وتفعيل عمل المؤسسات، فلا يمكن الحديث فقط عن إجراءات وخطوات إدارية من قبيل الإجراءات الضريبية أو تأسيس شركات وغيرها من دون تأمين هذه الأساسيات التي تمثل صلب عمل الحكومة والمؤسسات.

ورأى أن التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني سيساعد على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة أضعاف إذا توافر للبنان وضع طبيعي، نظرا الى ثروته البشرية (...) ونظرا أيضا الى الظروف المؤاتية له من خلال موقعه من المجموعة العربية خصوصا الخليجية منها أو من خلال قربه من أوروبا ومجالات الاستفادة من هذين الموقعين لتحقيق قفزات لم تتحقق بعد للأسف.

وأوضح الوزير شطح أن الوقت المتوافر للحكومة الحالية (...) يجب ألا يكون وقتا ضائعا، وثمة خطوات تحصل وأخرى يجب أن تحصل، منها خطوات تشريعية (...) اذ لدينا أكثر من ٧٠ مشروع قانون تصب في عملية الإصلاح الإداري والهيكلي وقسم كبير من هذه القوانين سيأخذ طريقه للانجاز.

ديمبا با

ثم تحدث رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان ديمبا با، الذي قال إن لبنان اتخذ خطوات أولية في اتجاه اصلاح مناخ الأعمال فيه، وهو في الطريق الصحيح لاجراء تغييرات تسهل الاجراءات البيروقراطية وتقوي حماية المستثمرين وتخفض كلفة عمليات الاستيراد والتصدير والوقت الذي تستلزمه، من أجل جعل لبنان جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأضاف: يفترض ألا يبقى لبنان في التصنيف الحالي في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، اذ إنه بلد فيه قطاع خاص ناشط جدا، ومهارات على مستوى عالمي في مجال الأعمال.

وقال ان عدم الاستقرار السياسي أثر على تحسين مناخ الأعمال كما أثر على الاصلاحات القطاعية الأخرى التي تعتزم الحكومة تنفيذها.

شحادة

واكد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات (TRA) مديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة على أن اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في القطاع الخاص مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية، لكنه لاحظ أن المعوقات الإدارية والبيروقراطية المفرطة والإجراءات التنظيمية الكثيرة تبطئ عملية ممارسة انشطة الأعمال، كما أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٩، الأمر الذي يتطلب من لبنان العمل بشكل مستمر على تطوير بيئة العمل و تحفيز الاستثمارات.

ورأى شحادة أن قطاع الاتصالات يشكل واحدا من أهم المجالات لفرص الاستثمار الكامنة في لبنان. وشرح دور الهيئة في تنظيم قطاع الاتصالات وتحريره، وعملها على تسهيل الإجراءات الإدارية والإصلاحات التنظيمية عبر ايجاد إطار تنظيمي واضح وشفاف وإطلاق عملية استشارات عامة حول الأنظمة والسياسات وتحرير السوق وإفساح المجال للمنافسة وإصدار مجموعة أنظمة تواكب أفضل التجارب الناجحة في أسواق العالم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، إصدار نظام الترخيص الذي سيشجع الدخول إلى السوق عبر قواعد شفافة ومبسطة وبشروط تتسم بعدم التمييز. واضاف: كلها إجراءات أساسية وضرورية من شأنها أن تخلق مناخا مؤاتيا لقطاع الاتصالات، يحفز على الاستثمار ويؤدي في نهاية المطاف إلى دفع عجلة الاقتصاد اللبناني في اتجاه التطور والتنمية المستدامة.

كذلك، كانت مداخلة لنائب رئيس مجلس ادارة ABC رئيس مجموعة بادر (برنامج الشباب المبادر) روبير فاضل.

داليا خليفة

وتحدثت داليا خليفة مستشارة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مجال خطط تطوير القطاع الخاص، وعرضت لخلاصات التقرير في شأن لبنان، فأشارت الى أن بدء شركة في لبنان يحتاج الى خمسة اجراءات تستغرق ١١ يوما. أما تسجيل العقارات فيحتاج الى ٨ اجراءات تستغرق ٢٥ يوما.

وقالت ان تقرير ٢٠٠٩ رصد ٢٣٩ اصلاحا في ١١٣ بلدا، وهو رقم قياسي منذ بدء اصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قبل ست سنوات. وأشارت الى أن عدد الاصلاحات في هذه السنوات الست بلغ ١٠٠٠ اصلاح.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"